

## منظومة في مصطلح الحديث

نظم: فالج بن محمد الظاري (ت ١٣٢٨هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١ - خَيْرُ الْأُمُورِ الْوَسْطُ الْوَسِيطُ وَشَرُّهَا الْإِفْرَاطُ وَالتَّقْرِيطُ
- ٢ - [وَهَذِهِ مَنْظُومَةٌ فِي الْمَصْطَلَحِ يَقْبُلُهَا كُلُّ فَوَادٍ قَدْ صَلَحَ
- ٣ - ذَكَرْتُ فِيهَا كُلَّ حَدٍّ جَيِّدٍ يَحْمَدُنِي عَلَيْهِ كُلُّ سَيِّدٍ<sup>(١)</sup>
- ٤ - رِوَايَةُ الْعُدُولِ بِاتِّصَالِ الضَّابِطِينَ حَالَةَ الْمَقَالِ
- ٥ - إِسْنَادُنَا الصَّحِيحُ ذُو النُّفُوزِ وَلَوْ مَعَ الْإِرْسَالِ وَالشُّدُوزِ
- ٦ - الْحُكْمُ لِلْسِّنْدِ بِالْإِطْلَاقِ بَأَنَّهُ أَصَحُّ فِي الْآفَاقِ
- ٧ - عَيْنُهُ مُحَمَّدٌ فِي مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَمَّا رَوَاهُ النَّاسِكُ
- ٨ - قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ الْمُطَّلِبِيُّ مُوطَّأُ الْإِمَامِ أَعْلَى الْكُتُبِ
- ٩ - شَرُّ الْبُخَارِيِّ الضُّبُّ وَالْمُلَازِمَةُ وَمُسْلِمٌ لَمْ يَشْرِطْ مُلَازِمَةً
- ١٠ - مَا عُرِفَ الرَّأْوِيهِ صَقْعًا وَاشْتَهَرَ رِوَايَةُ الثَّقَةِ مَا يُخَالِفُ
- ١١ - رِوَايَةَ النَّاسِ بِشَاذٍ يُوصَفُ وَذَا الَّذِي يُفِيدُهُ التَّعْرِيفُ<sup>(٢)</sup>
- ١٢ - وَالْمُنْكَرُ الْمُخَالِفُ الضَّعِيفُ [وَأَنْظُرْ كَلَامَ ابْنِ الصَّلَاحِ الْهَادِي]<sup>(٣)</sup>
- ١٣ - وَذَا الْحَقِيقَةِ مِنَ الْأَفْرَادِ

(١) هذان البيتان ذكره الكتاني في «فهرس الفهارس» (٨٩٧/٢)، وليس في جميع النسخ.

(٢) هذا المعجز غير موجود في (أ) و(ب)، وهو في (ج).

- ١٤ - وَفَاقٌ لَفْظٍ فَرَدَ **الْمَتَابَعَهُ** **وَالشَّاهِدُ** الْوِفَاقُ فِي الْمَعْنَى مَعَهُ
- ١٥ - **زِيَادَةُ الثَّقَةِ** مَا بِهِ أَنْفَرَدَ عَنِ الْمَشَارِكِيهِ فِي أَهْلِ السَّنَدِ
- ١٦ - تَكُونُ فِي الْمَتَنِ وَفِي الْإِسْنَادِ وَهِيَ لَدَى الْجُمْهُورِ ضَوْءُ النَّادِي
- ١٧ - مَا لَمْ يَكُنْ رَاوِيَهُ ذَا عَدَالَةٍ وَضَاطِبًا **ضَعْفُهُ** لَا تَحَالَهُ
- ١٨ - ذُو **الرَّفْعِ** مَا عَنِ النَّبِيِّ وَرُودُهُ وَالْإِنْقِطَاعُ رَبُّمَا يَرُودُهُ
- ١٩ - **وَمُسْنَدُ** الْحَدِيثِ هُوَ مَا وُصِلَ مِنْ مَبْدَأٍ لِمَا يَصِلُ كَالْمَتَّصِلِ
- ٢٠ - **مَوْقُوفُهُ** لِصَاحِبٍ، **مَقْطُوعُهُ** لِتَابِعٍ قَدْ نُمِيتَ فُرُوعُهُ
- ٢١ - وَالْخَبَرُ **الْمُرْسَلُ** قَوْلُ التَّابِعِيِّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ مِثْلُ نَافِعٍ
- ٢٢ - وَقِيلَ فِيهِ مِثْلُهُ **الْمُنْقَطِعُ** **كَمُعْضَلٍ** وَذَا إِلَيْهِ يَنْزِعُ
- ٢٣ - ذُو الْفِقْهِ وَالْأُصُولُ مِثْلُ جَمْعِ مُحَدِّثِينَ نَفَعَهُمْ ذُو هَمْعٍ
- ٢٤ - **مُعْنَنُ** الْإِسْنَادِ مَا قَدْ افْتَرَنَ بِلَفْظٍ (أَنْ) وَكَذَا بِلَفْظٍ (عَنْ)
- ٢٥ - وَالْحُكْمُ فِيهِ أَنَّهُ مُوْضُوعٌ إِنْ كَانَ لِلتَّنْذِيلِ لَا يَكُونُ
- ٢٦ - وَغَرَّرَ التَّنْذِيلُ مَا فِي وَصْفِهِ إِسْقَاطُ رَاوٍ هَرَبًا مِنْ ضَعْفِهِ
- ٢٧ - **مَعْلُولُهُ** مَا قَالَ أَهْلُ الْخَبَرِ بِالْقَدَحِ فِيهِ ظُلْمَةٌ وَغَيْبَةٌ
- ٢٨ - وَهُوَ مِنَ الْحَدْسِ فَلَيْسَ يَنْضَحُ فِيمَا رَوَاهُ ثَقَّةٌ بَلْ لَا يَصِحُّ
- ٢٩ - **وَمُسَدَّرُجُ** الْحَدِيثِ مَا فِيهِ دَخَلُ مَتْنًا أَوْ إِسْنَادًا لِقَصْدٍ فَأَخْلَ
- ٣٠ - مَا كَانَ مَشْهُورًا بِرَاوٍ وَجُعِلَ لِعَايِرِهِ نَبَذَ **مَقْلُوبٌ** أَعْلَ
- ٣١ - **مَشْهُورُهُ** مَا طُرِفُهُ ثَلَاثَةً بِالْمُسْتَفْضِ بِغَضْضِهِمْ قَدْ لَأَنَّهُ
- ٣٢ - وَقُلْ **عَرِيبٌ** مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ وَاثْنَانِ قُلْ **عَرِيبُهُ** وَأَنْفِ الشَّطْطُ

- ٣٣- مُسَلَّسٌ أَنْ يَصْحَبَ الْإِسْنَادَ حَالٌ يُفِيدُهُ أَنَّ السَّاعَ دُوَّائِصًا  
 ٣٤- وَالْيَوْمَ هَذَا غَالِبٌ لَا كُلِّي لَكِنَّهُ مُرْتَفَعُ الْمَحَلِّ  
 ٣٥- وَنَسَبَةُ السَّاعِ وَالْمَنَاوَلَةِ مَعَ الْإِجَارَةِ هِيَ الْمِثْلُ  
 ٣٦- سِنَّ التَّحْمَلِ مِنَ التَّسْعِ سِنِينَ<sup>(١)</sup> [أَمَّا الْأَدَا فَاخَذَرَهُ قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ]

تمت بحمد الله

هذه المنظومة محققة على ٣ نسخ خطية : النسخة الأولى (أ) والثانية (ب) محفوظة بمكتبة المسجد النبوي، والنسخة الثالثة (ج) محفوظة بمكتبة جامعة بنجاب بـلاهور، كلها موجودة ضمن شرحها للناظم نفسه.

تحقيق :

سُلْطَانُ عَادِلِ عَبْدِ اللَّهِ

مراجعة :

أ.د. عبد الحكيم بن محمد الأنيس

أ.د. إبراهيم بن محمد نور سيف

(١) إلى هنا انتهى المنظومة كما في جميع النسخ، وهذا البيت ناقص عجزه، وأما المعجز فقد أستخرجه من قول الناظم في الشرح (أما الأداء فاحذره قبل الأربعين)، وهو موافق للوزن بتسهيل همزة من (الأداء).